Document: EB 2007/92/INF.4
Date: 20 November 2007
Distribution: Public
Original: English

A

تمكين السكان الريفيين الفقراء
من التغلب على الفقر

جمهورية كاب فيردي

تنفيذ الدورة الثانية من برنامج تخفيف وطأة الفقر الريفي الممول بواسطة الآلية الإقراضية المرنة

المجلس التنفيذي – الدورة الثانية والتسعون
روما، 11-13 ديسمبر/كانون الأول 2007

للعلم

مذكرة إلى السادة المدراء التنفيذيين

هذه الوثيقة معروضة على المجلس التنفيذي للعلم.

وبغية الاستفادة على النحو الأمثل من الوقت المتاح لدورات المجلس التنفيذي، يرجى من السادة المدراء التنفيذيين التوجه بأسئلتهم المتعلقة بالجوانب التقنية الخاصة بهذه الوثيقة قبل انعقاد الدورة إلى:

محمد منصوري
مدير البرنامج القطري
رقم الهاتف: 2330 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: m.manssouri@ifad.org

أما بالنسبة للاستفسارات المتعلقة بإرسال وثائق هذه الدورة فيرجى توجيهها إلى:

Deirdre McGrenra
الموظفة المسؤولة عن شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: d.mcgrenra@ifad.org

تنفيذ الدورة الثانية من برنامج تخفيف وطأة الفقر الريفي الممول بواسطة الآلية الإقراضية المرنة

أولا – مقدمة

1- وافق المجلس التنفيذي على إنشاء الآلية الإقراضية المرنة في دورته الرابعة والستين، في سبتمبر/أيلول 1998. ويختلف القرض المقدم بواسطة الآلية الإقراضية المرنة عن القرض العادي في أن مدة سداده أطول، للسماح بتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ وعملية تصميم مستمرة ومتطورة بواسطة تنفيذ ما يتراوح بين ثلاث وأربع دورات متميزة؛ وشروط مسبقة مبينة بوضوح أو "محفز" للانتقال إلى الدورات التالية.

2- تنص الفقرة 13 من التقرير المتعلق بإنشاء الآلية الإقراضية المرنة (EB 89/64/R.9/Rev.1) على أنه "فيما يتعلق بكل قرض يعطى بواسطة الآلية الإقراضية المرنة، ستقرر إدارة الصندوق، قبل نهاية كل دورة، ما إذا كانت ستستمر أو تلغي أو ترجئ الدورات التالية. وستحيط الإدارة المجلس التنفيذي علماً بقرارها. وستبين الوثيقة التي ستعرض على المجلس الدروس المستفادة من الدورات الأولية وإدماجها في الدورات التالية ومدى بلوغ الأهداف المادية والتقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية طويلة الأجل، والوفاء بالشروط المسبقة المنصوص عليها في اتفاقيات القروض".

3- بناءً على ذلك، قُدمت إلى المجلس في دورته الثمانين وثيقة إعلامية (EB 2003/80/INF.5) لتقديم تقرير عن التقدم الذي أحرزه برنامج تخفيف وطأة الفقر الريفي في بلوغ محفزات الدورة الأولى. واستُنتج أنه تم بلوغ المحفزات للمضي قدماً إلى الدورة الثانية.

4- تقدم هذه الوثيقة الإعلامية تقريراً عن التقدم الذي أحرزه برنامج تخفيف وطأة الفقر الريفي في بلوغ محفزات الدورة الثانية. وقد اتخذ مضمونها – كما حصل في الوثيقة الإعلامية السابقة – من عدة مصادر: تقارير مرحلية قدمتها وحدة تنسيق البرنامج، وتقارير إشراف أعدها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، بوصفه مؤسسة متعاونة، وتقرير بعثة استعراض ما بين الدورات، التي نظمها الصندوق بالاشتراك مع حكومة كاب فيردي في يوليو/تموز 2007. وشمل هذا التقييم بالإضافة إلى موظفي الحكومة موظفين من شعبة أفريقيا الغربية والوسطى التابعة للصندوق، ومن شعبة المشورة التقنية، ومكتب المستشار العام، ومكتب المراقب المالي، وكذلك فريقاً من الخبراء الاستشاريين المستقلين.

ثانياً – معلومات أساسية

5- وافق المجلس التنفيذي على برنامج تخفيف وطأة الفقر الريفي في سبتمبر/أيلول 1999 لتمويله بواسطة الآلية الإقراضية المرنة. فترة القرض تسع سنوات وهي تنقسم إلى ثلاث دورات متميزة طول كل منها ثلاث سنوات. ويسعى برنامج تخفيف وطأة الفقر الريفي إلى زيادة رأس المال الاجتماعي لدى فقراء الريف في كاب فيردي، بتعبئة المجتمعات المحلية، وزعمائها، والشركاء من المجتمع المدني والحكومة للعمل معاً على مكافحة الفقر الريفي، وبتمكين المجتمعات من اتخاذ القرارات بشأن تخصيص الموارد المالية. وكانت المنطقة الأولى لبرنامج تخفيف وطأة الفقر الريفي محدودة بجزر برافا، وفوغو،

وسانتو أنتاو، وساو نيكولاو، وبلديتين اثنتين في جزيرة سانتياغو. واختيرت منطقة البرنامج على أساس تفشي الفقر الريفي ومدى عمقه.

6- كان الهدف الرئيسي للدورة الثانية من دورات البرنامج توطيد منجزات الدورة السابقة والبناء عليها بتسخير المؤسسات والآليات والإجراءات المنجزة، وتعزيز منظمات القاعدة الشعبية، وتحسين نوعية المشاريع الصغيرة المستندة إلى المجتمع المحلي وتحسين إمكانيات الوصول إليها. وستركز الدورة الثالثة على زيادة وصول البرنامج إلى الناس وجعل نهجه وأدواته أكثر كفاءة وفعالية، وعلى تحديد استراتيجية خروج. وسوف يركز على بُعدين اثنين، هما: (i) توطيد الآفاق الاستراتيجية للبرنامج؛ (ii) تكرار التدخلات الناجحة وتوسيع نطاقها، بما في ذلك إضافة مناطق جديدة.

7- يتكون البرنامج من العناصر التالية:

- **صندوق برامج الحد من الفقر المحلي.** أنشئ صندوق إنمائي لتمويل برامج الحد من الفقر المحلي لمدة ثلاث سنوات في خمس جزر (سيتم توسيعها لتشمل ما يصل إلى سبع جزر أثناء الدورة الثالثة). بموجب هذه البرامج تمول المشروعات الصغيرة في مجالي الهياكل المستندة إلى المجتمع المحلي وإدرار الدخل. وتقرر المجتمعات المحلية ما هي المشروعات الصغيرة التي ستمولها بناءً على احتياجاتها وأولوياتها، وفيما بعد تصوغ المشروعات الصغيرة وتنفذها هي نفسها.
- **أنشطة البيان العملي.** توجد مشروعات صغيرة مختلفة، إما أنجزت أو ما زالت قيد التنفيذ، في منطقة البرنامج لتعريف المجتمعات المحلية بنهج بناء رأس المال الاجتماعي وإدخال وتنفيذ تدخلات فنية ابتكاريه تركِّز على المجتمع المحلي. وستُنفذ أنشطة البيان العملي هذه أيضاً في مناطق جديدة أثناء الدورة الثالثة.
- **التحريك والتدريب.** عُين مندوبون لتعبئة المجتمعات المحلية على الصعيد الميداني وأُبرمت عقود مع منظمات محلية غير حكومية لمساعدة اللجان الإقليمية للشركاء ورابطات تنمية المجتمعات المحلية على وضع خطط تنمية محلية وتصميم مشروعات صغيرة وتنفيذها.
- **إدارة البرنامج.** أنشئت وحدة تنسيق البرنامج وزُودت بما يلزمها. وسوف تُقدم قدرة إضافية في مجالات المالية والرصد والتقييم أثناء الدورة الثالثة. وتعمل وحدة تنسيق البرنامج تحت التنسيق الإجمالي للبرنامج الوطني لتخفيف وطأة الفقر وهي بصدد إنشاء نظام للرصد والتقييم.

ثالثا – منجزات البرنامج أثناء الدورة الثانية

8- أعلن نفاذ برنامج تخفيف وطأة الفقر الريفي في 14 يوليو/تموز 2000. وأنجزت الدورة الأولى بنجاح، كما جاء في تقرير مقدم إلى المجلس التنفيذي (EB 2003/80/INF.5). من حيث بناء رأس المال الاجتماعي لفقراء الريف لتمكينهم من التغلب على الفقر، يشكل إنشاء لجان إقليمية للشركاء ورابطات تنمية المجتمعات المحلية منتجات كبيرة للدورة الأولى. وحقق البرنامج أثناء الدورة الثانية النتائج التالية:

- تؤدي جميع الهيئات الإقليمية الخمس للشركاء، التي أنشئت في الدورة الأولى، وظائفها بالشكل الصحيح؛ وقد نجحت في وضع برامجها للحد من الفقر ونفذتها في حدود الاتفاقيات الإطارية مع الحكومة لثلاث سنوات، والعقود السنوية ذات لصلة. ونجحت الهيئات الإقليمية للشركاء في

تحويل الأموال إلى رابطات تنمية المجتمعات المحلية وقدمت إليها دعماً تقنياً فعالاً. وعُين مندوبو تعبئة المجتمعات المحلية على الصعيد الميداني وأُبرمت عقود مع المنظمات المحلية غير الحكومية لمساعدة الهيئات الإقليمية للشركاء ورابطات تنمية المجتمعات المحلية على وضع خطط تنمية محلية وتصميم مشروعات صغيرة وتنفيذها. ونُفذت عمليات المراقبة المالية للهيئات الإقليمية للشركاء بنجاح، وأُصدرت تقارير مالية ربع سنوية، وتم تجميع القوائم المصرفية بانتظام وأجريت عمليات مراجعة الحسابات مرتين في السنة. وتقدم جميع الهيئات الإقليمية للشركاء تقارير سنوية إلى جمعياتها العامة وإلى وحدة تنسيق البرنامج، التي اعتبرتها مرضية. وأبرمت عقود لتنفيذ المشروعات الصغيرة، التي وُضعت خططها بموجب برامج الحد من الفقر، مع مقدمي الخدمات، التي تقدم تقارير منتظمة عن حالة تنفيذها، بما في ذلك تقرير القبول النهائي. ونُظمت محاضر مسجلة لجميع اجتماعات الإدارة، تلخص المسائل التي نوقشت والقرارات التي اتخذت. وثمة اتجاه للتفريق بين الهيئات الإقليمية للشركاء الكثيرة الحركة ذات النزعة التجارية القوية، والهيئات الأخرى التي ما زالت تعمل بطريقة منعزلة إلى حد ما. وينبغي للدورة الثالثة أن تعالج هذا الاتجاه بتطوير قدرات تقنية لجميع الهيئات الإقليمية للشركاء وبتعزيز تشاركها في المعرفة والتعلم.

- قُدم الدعم لنحو 177 رابطة من رابطات تنمية المجتمعات المحلية (مقابل 105 رابطات في الدورة الأولى، وأعلى كثيراً من رقم الـــ 75 رابطة المستهدف)، وبلغ عدد أعضائها نحو 000 14 عضو، يمثلون 600 10 أسرة، وبلغ مجموع المستفيدين الذين وصلت إليهم الخدمات ما يقرب من 000 40 مواطن من مجموع فقراء الريف البالغ عددهم 000 52 نسمة. وبلغت نسبة فقراء الريف الذين وصلتهم التدخلات 77 في المائة، وهذه تحتاج إلى تحسين، لا سيما عندما يتعلق الأمر بالشباب. وبينما أظهرت بعض رابطات تنمية المجتمعات المحلية قدرة كبيرة على استيعاب الموارد التي حُشدت من سلسلة واسعة من الشركاء، ما زالت رابطات أخرى معزولة. وينبغي للدورة الثالثة أن تعالج هذا الاتجاه، بضمان تطوير جميع رابطات تنمية المجتمعات المحلية طاقاتها وقدراتها على اجتذاب الشركاء والأجيال الصاعدة. وينبغي أن تتعلم رابطات تنمية المجتمعات المحلية أيضاً بعضها من بعض وأن تتشارك في المعرفة والخبرات.

- أثبتت برامج الحد من الفقر أنها أدوات تنفيذية فعالة. وأدت دوراً هاماً في تعلم الرابطات ومروجي المشروعات الصغيرة، وبتمكينها من صياغة احتياجاتها صياغة أفضل، بواسطة الاستراتيجيات والأولويات الجماعية لبرامج الحد من الفقر، ومن ثم تنمية قدراتها على الابتكار والتطوير. وبالإضافة إلى الـــ 534 مشروعاً صغيراً التي نُفذت في الدورة الأولى، تم تمويل وتنفيذ نحو 761 مشروعاً صغيراً في سياق برامج الحد من الفقر في الدورة الثانية، فأفادت نحو 463 28 مواطناً فائدة مباشرة. والمشروعات الصغيرة مدفوعة بالمجتمعات المحلية وهي موضع اهتمام مشترك، وتلبّي احتياجات محددة لمجموعات الفقراء، لا سيما النساء اللائي يرأسن أسرهن. وتتصل هذه المشروعات بالأنشطة الاجتماعية الأساسية والبنى التحتية في 72 في المائة من الحالات (الوصول إلى الماء والمرافق الصحية، والإسكان الاجتماعي، إلخ.) والأنشطة المدرة للدخل في 28 في المائة (مشاريع الري الصغيرة، وتربية المواشي، ومصائد الأسماك، وتحضير المنتجات وتسويقها، وأنشطة الإنتاج الحرفي). وقد أسهم البرنامج، بتعبئته لفقراء الريف

وزعمائهم وشركائهم، في إطلاق عنان قدرات المجتمعات المحلية ومبادرتها وبناء زخم قوي للتمكين والتنمية. غير أنه يلزم أداء المزيد من العمل لتعزيز الابتكار والمبادرة بغية الحد من الفقر بصورة فعالة.

- استوعبت المنظمات المجتمعية والهيئات الإقليمية للشركاء نَهجَ تحديد الأهداف، الذي يتألف من مجموعة من عمليات استهداف المجالات (جيوب الفقر) والاستهداف الشامل لمجموعات مجتمعات محلية، استيعاباً تاماً. نتيجةً لذلك استهدفت المشروعات الصغيرة بصورة فعالة سكان الريف والمجموعات المستضعفة (النساء، لا سيما الأمهات غير المتزوجات، والشباب) في المجتمعات المحلية. وتركز المشروعات الصغيرة، لا سيما المشروعات ذات الأهداف الاجتماعية، تركيزاً قوياً على المرأة. غير أن مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات ما زالت ضعيفة وتحتاج إلى تقوية أثناء الدورة الثالثة.
- لم تكن ترتيبات الرصد والتقييم فعالة فعاليةً تامةً، على الرغم من الجهود التي بُذلت خلال السنة الماضية لإقامة نظام يرتكز على تقييم المجتمعات لأدائها تقييماً ذاتياً، واستخدام نظام الرصد والتقييم كأداة تعلم.
- بُذلت جهود كبيرة لإقامة شراكات مع عدد من الكيانات، التي ساهمت أيضاً في تمويل تدخلات معينة في إطار برنامج الحد من الفقر، وتوسيع نطاق هذه الشراكات.
- على مستوى السياسة العامة ومستوى الاستراتيجية، أكد البرنامج أهميته للحد من الفقر وفعاليته في الحد منه. واعترفت الحكومة والشركاء الوطنيون والمحليون بأن البرنامج بنى آليات مؤسسية لفقراء الريف ومنظماتهم لمكافحة الفقر مكافحةً فعالة. لذلك، طلبت الحكومة من الصندوق أن يقدم مزيداً من التمويل للبرنامج بغية توسيع مدى وصوله لتغطية بقية فقراء الريف في البلد، البالغ عددهم نحو 000 59 نسمة.

9- يبلغ مجموع قرض الصندوق 6.95 ملايين وحدة من وحدات السحب الخاصة، خصص منها ما مجموعه 4.43 ملايين وحدة للدورتين الأوليتين. وفي نهاية سبتمبر/أيلول 2007 قد صُرف 81 في المائة من هذا المبلغ. ويقدر أن يكون قد صُرف ما لا يقل عن 90 في المائة من مبلغ القرض في نهاية عام 2007.

10- نظراً إلى ما تقدّم، ترى بعثة استعراض الأنشطة المشتركة بين الدورات أن البرنامج حقق معظم أهدافه من حيث المحفزات. فقد حقق الأداء ستة محفزات من سبعة لدخول الدورة الثالثة تحقيقاً تاماً أو تجاوزها، وبقي مُحفز واحد (الرصد والتقييم) كان تحقيقه جزئياً. لذلك سيمضي البرنامج إلى الدورة الثالثة وسوف يُوسع نطاقه ليصبح أداةً وطنية للتنمية المدفوعة بالمجتمعات المحلية والحد من الفقر الريفي.

رابعا – الدروس المستفادة

11- ما زالت الدروس المستفادة في الدورة الأولى صحيحة فيما يتعلق بأهمية إطار تمكين مناسب والالتزام السياسي، وأوجه نقاط القوة والضعف في نهج التنمية المدفوعة بالمجتمعات المحلية، وأهمية نهج الآلية الإقراضية المرنة (EB 2003/80/INF.5). وقد أُدرجت هذه في تنفيذ الدورة الثانية بواسطة بعثة

استعراض وتصميم الأنشطة المشتركة بين الدورات، وعدد من عمليات دعم التنفيذ والإشراف عليه، وأحداث التعلُّم. وفيما يلي أدناه موجز للدروس الإضافية المستفادة، وقد أُدرجت في تصميم الدورة الثالثة.

تطوير المؤسسات

12- أظهرت الهيئات الإقليمية للشركاء، أثناء الدورة الثانية، قدرتها على النهوض بمسؤولياتها بقوة واجتهاد، لا سيما فيما يتعلق بصياغة برامج الحد من الفقر، وتيسير وتعبئة رابطات تنمية المجتمعات المحلية، والمساندة في اختيار المشروعات الصغيرة وإعدادها، وتحويل الأموال، والإدارة المالية. وكانت الهيئات الإقليمية للشركاء نشطة أيضاً في إقامة الشراكات، ووضعت نفسها في موقف المنابر المحلية/الإقليمية للانعكاس التفاعلي والجماعي والديمقراطي لمسائل الحد من الفقر ومناقشة هذه المسائل. وقامت أيضاً بدور كبير في هيكلة رابطات تنمية المجتمعات المحلية وبناء قدراتها، باعتبارها هي صاحبة المصلحة الرئيسية فيها.

13- على الرغم من هذه المنجزات الرائعة، يلزم إدخال تحسينات لزيادة تمكين الهيئات الإقليمية للشركاء لتحسين أدائها واستدامتها. وعلى وجه أكثر تحديداً، ينبغي للهيئات الإقليمية للشركاء:

- أن تضع استراتيجية أكثر تطلعاً إلى الأمام لتعبئة مزيد من الشراكات والموارد ولتسخيرها وإدارتها في إطار برامج متماسكة للحد من الفقر. ولبلوغ هذه الغاية، ينبغي أن تقوم الهيئات الإقليمية للشركاء بدور قيادي على الصعيد المحلي بوصفها شريكاً صلباً وذا جدوى للحكومة، والقطاع الخاص، والجهات المانحة، في تنفيذ استراتيجية الحكومة وبرامجها لتخفيف وطأة الفقر. وينبغي أيضاً أن تنال الهيئات الإقليمية للشركاء اعترافاً، لكي تجتذب تمويلاً من مؤسسات ثنائية ومؤسسات دولية متعددة الأطراف؛
- أن تستوعب وتحسن الابتكار لدى الهيئات الإقليمية للشركاء لإقامة شراكات جديدة، أو أدوات جديدة للحد من الفقر، أو توجُّهات جديدة؛
- أن تنوِّع حافظة مشروعاتها الصغيرة استراتيجياً وتقنياً بتحسين قدرتها على تصميم المشروعات الصغيرة وتقييمها وتنفيذها؛
- أن تقوِّيَ نظام الرصد والتقديم لديها لتوفير التعلّم وتحسين تخطيطها وإعدادها للجيل الجديد من برامج الحد من الفقر؛
- أن تضع، بمساعدة من وحدة تنسيق البرنامج وشركاء آخرين، برنامجاً متوسط الأجل وطويل الأجل لتدريب الموظفين والإدارة؛
- أن تنشئ شبكةً أو منتدىً للهيئات الإقليمية للشركاء لتحسين كفاءتها وفعّاليتها بتحسين التعلّم وتطوير أفضل الممارسات في التنمية المدفوعة بالمجتمعات المحلية، وللتأثير في السياسات الإنمائية بشأن تخفيف وطأة الفقر والتنمية المحلية على الصعيد الوطني؛
- أن تزيد توضيح وتقوية علاقتها مع البلديات. علاوةً على ذلك، تحتاج الهيئات الإقليمية للشركاء إلى تبادل مزيد من المعلومات مع البلديات أثناء تنفيذ برامج الحد من الفقر والمشروعات الصغيرة، لضمان كونها تتفق مع قواعد البلديات ولوائحها.

إعداد برامج الحد من الفقر وتنفيذها

14- برامج الحد من الفقر أداة من أكثر الأدوات ابتكاراً؛ فإعدادها يكون بالمشاركة مع مؤسسات القاعدة الشعبية وشركاء (المنظمات غير الحكومية، البلديات، مندوبي الوزارات الرئيسية، الخ.) ويعكس كل برنامج من هذه البرامج احتياجات المجتمع المحلي الذي ينتمي إليه واستجاباته لتخفيف وطأة الفقر. ولوحظ أن معظم الهيئات الإقليمية للشركاء لم تطوِّر بعد المهارات اللازمة لإعداد برامج الحد من الفقر. وسوف تعالج الاحتياجات المحددة، أثناء الدورة الثالثة، بالتدريب وبناء القدرات، وسوف يُعزز التعاون بين الهيئات الإقليمية للشركاء لتحقيق هذه الغاية.

تنوُّع المشروعات الصغيرة ونوعيتها وقدرتها الاستيعابية

15- نُفذ خلال الدورة الثانية نحو 726 مشروعاً صغيراً بالإضافة إلى الـــ 534 مشروعاً التي نفذت في الدورة الأولى، وهذا يزيد كثيراً عن الأهداف المحددة في التقييم. معظم المشروعات الصغيرة تتناول الحد من الفقر بواسطة خيارات تقنية معيارية بموجب نهج قائم على الشركاء، والمشاركة فيه قوية، مما يقوّي شعور المجتمع المحلي وشركائه بملكية المشروعات. لقد آن الوقت الآن للعمل على تحقيق المزيد من الابتكار في المشروعات الصغيرة من حيث المشاركة، أو المضمون التقني، أو ترتيبات التنفيذ. وتركز برامج الحد من الفقر في الدورة الثالثة، مقارنةً بالخطتين السابقتين، على الحاجة إلى جعل المشروعات الصغيرة أكثر توجهاً نحو إدرار الدخل والتدريب المهني والفني. ولزيادة تحسين جودة المشروعات الصغيرة سيتم تدريب الهيئات الإقليمية للشركاء ورابطات تنمية المجتمعات المحلية في دورة المشروع، إما بالاشتراك مع مؤسسات متخصصة داخل البلد أو بواسطة مساعدة تقنية. ما زالت نسبة التغيير في المشروعات الصغيرة متواضعة، مقارنةً بالقدرات الاستيعابية للهيئات الإقليمية للشركاء ورابطات تنمية المجتمعات المحلية، على الرغم من المنجزات الكَمِّية الكبيرة. لذلك يُقترح حشد موارد إضافية بواسطة شراكات محلية ووطنية ودولية لزيادة نمو الأنشطة الإنمائية على مستوى المجتمع المحلي.

تحديد الأهداف وتعميم اعتبارات التمايز بين الجنسين

16- أثبت نهج البرنامج ذي الطبقتين – استهداف أفقر البلديات والمجتمعات المحلية مع الاقتران بتحديد الأهداف ذاتياً داخل المجتمعات المحلية – أنه فعال جداً في تمكين فقراء الريف من الحصول على خدمات أفضل وبناء قدراتهم. وإن حصة المرأة كمستخدمة نهائية مباشرة للمشروعات الصغيرة مرضية جداً، مقارنةً بحصة الرجل، بخاصة في مجالات اجتماعية كالإسكان والمرافق الصحية. غير أن تمثيل النساء قليل في عمليات اتخاذ القرارات (لجان إدارة الهيئات الإقليمية للشركاء ورابطات تنمية المجتمعات المحلية). وينبغي في الدورة الثالثة تحسين مشاركة النساء في المشروعات الصغيرة المدرة للدخل وفي عمليات اتخاذ القرارات. وستشمل برامج تخفيف وطأة الفقر الريفي القادمة أهدافاً واضحة لتعميم اعتبارات التمايز بين الجنسين، وينبغي تحديد هذه الأهداف من قبل المجتمعات المحلية وشركائها.

تنمية الشراكات

17- تتمثل واحدة من الدفعات الرئيسية لاستراتيجية برامج تخفيف وطأة الفقر الريفي في تعبئة المجتمع بأسره، والمجتمع المدني والحكومتين المحلية والمركزية، والقطاع الخاص والشركاء الدوليين (مثال ذلك الرابطة البرتغالية الدولية للتعاون ومشاركة المجتمعات الريفية (ACVER)، والمشروعات الممولة من

الصندوق في البرازيل) للعمل معاً على تخفيف وطأة الفقر. ويعمل البرنامج، بواسطة نهجه الشمولي، على تعبئة وتسخير طاقة المجتمعات المحلية وشركائها ومعرفتهم ومواردهم. كانت هذه الشراكات خلال الدورة الثانية فعالة جداً وتجاوزت التوقعات، لا سيما على مستوى رابطات تنمية المجتمعات المحلية، وأدت في أغلب الأحيان إلى تعبئة أموال إضافية كبيرة. أما على مستوى الهيئات الإقليمية للشركاء فالنتائج مغايرة. بعض الهيئات أقامت شبكة كبيرة من الشركاء تعتمد عليها في الدعم التقني وبناء القدرات والموارد للمشاركة في تمويل المشروعات الصغيرة، بينما أقامت هيئات أخرى صلات محدودة. علاوةً على ذلك، وأصبحت العلاقات مع البلديات، التي كانت متوترة إلى حد ما في الدورة الأولى، أكثر انفراجاً. ولم تنتهز الهيئات الإقليمية للشركاء حتى الآن جميع فرص الشراكات الاقتصادية مع القطاع الخاص. ويلزم أن تشمل الدورة الثالثة نهجاً أكثر منهجيةً وتنوعاً تجاه الشراكات مع القطاع العام، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، إلى جانب تنسيق أكثر مع البلديات في الأنشطة الميدانية (مثل العمل على مستوى المجتمعات المحلية، والمشروعات الصغيرة).

18- على مستوى وحدة تنسيق البرنامج، نُظِّمت شراكات مع عدة مؤسسات ومنظمات لها نفس الأهداف والاهتمامات، من بينها منظمات غير حكومية. وأدت هذه الشراكات إلى نتائج ملموسة مع المعهد الوطني لتنمية مصائد الأسماك، وACVER، ومشروع التنمية المستدامة لمستوطنات الإصلاح الزراعي في منطقة الشمال الشرقي شبه الجافة، الذي يموله الصندوق (Dom Hélder Câmara) في البرازيل. وما زال ثمة أشياء أخرى كثيرة ينبغي عملها في البحث عن شركاء جدد مناصرين للفقراء كعنصر من عناصر الاستدامة. ويلزم بذل جهود هامة لإقامة شراكات وثيقة مع القطاع الخاص، داخل البلد وخارجه على حد سواء، ومع شركاء خارجيين وجهات مانحة خارجية.

توسيع نطاق البرنامج بواسطة التعلُّم وتوسيع المنطقة والنفوذ السياسي

19- أكد برنامج تخفيف وطأة الفقر الريفي دوره كأداة فعالة ومستدامة للسياسة الوطنية لتخفيف وطأة الفقر. وأثبتت الآليات المؤسسية التي وُضعت في إطار برنامج تخفيف وطأة الفقر الريفي (أي الهيئات الإقليمية للشركاء، ورابطات تنمية المجتمعات المحلية، وبرامج الحد من الفقر، والاتفاقيات الإطارية، والبرامج التعاقدية) أنها أدوات قوية لتمكين المجتمعات المحلية وشركائها في مكافحة الفقر. وسوف يزداد هذا الموقف توطيداً بتوسيع نطاق أنشطة تخفيف وطأة الفقر الريفي في سائر أنحاء البلد. ولضمان استدامة المؤسسات والأدوات التي عززها البرنامج، يلزم تعاون أفضل وتبادل أكبر للمعلومات (بواسطة نظام أفضل للرصد والتقييم) والمعرفة (بإقامة شبكات أفضل) على صعيدي السياسة العامة والاستراتيجية. وسيتم في الدورة الثالثة دمج المؤسسات التي أنشأها وعززها برنامج تخفيف وطأة الفقر الريفي بصورة أوسع مع المؤسسات الوطنية، وتنسيقها تنسيقاً أفضل على صعيدي السياسة العامة والاستراتيجية. والهدف في نهاية المطاف هو أن تصبح هذه المؤسسات أدوات تسليم فعالة لاستراتيجية الحد من الفقر، الجاري وضعها الآن. وستكون هذه فرصة فريدة لوضع ما في الاستعراض الدوري لحافظة القروض من ابتكارات، وأفضل الممارسات، والمنجزات الإيجابية، والدروس المستفادة، في الاستراتيجية الجديدة للحد من الفقر – مع ضمان ترتيبات واضحة للخروج أيضاً.

أهمية نهج الآلية الإقراضية المرنة

20- أثبتت الآلية الإقراضية المرنة أنها أداة تشغيلية فعالة جداً لتصميم برنامج تخفيف وطأة الفقر الريفي وتنفيذه، للأسباب التالية:

- تضمن المحفزات أن يعتمد جميع الشركاء المعنيين (الهيئات الإقليمية للشركاء، والحكومة، وفريق البرنامج، والمؤسسة المتعاونة، والصندوق) نهج **الإدارة القائمة على أساس النتائج**. وهذا يمكِّن متابعة التنفيذ ودعمه من التركيز على نتائج البرنامج ونقاط قوته (خلافاً لمجرد تصحيح المشاكل). ومكَّنت المحفزات أيضاً من تحديد تدخلات المشروعات وتركيزها على نحو أفضل.
- توجد **حوافز حقيقية للشركاء لتحقيق نتائج** والحصول على الاعتراف بها.
- مكَّن **التنفيذ والتصميم على مراحل** من أخذ الدروس المستفادة من المرحلة الأولى في الحسبان أثناء إعداد المرحلة الثانية لتحسين التصميم الإجمالي والأداء. وهذا مكَّن أيضاً من تعميم الابتكارات المؤسسية تعميماً تدريجياً. وكان من شأن النهج القائم على مراحل أن شجَّع النمو والاستدامة على النحو التالي: ركزت الدورة الأولى على التعلّم وإنشاء البنى التحتية المؤسسية بواسطة مشروعات البيان العملي والاختبار الميداني؛ وركزت الدورة الثانية على اختبار فعالية الآليات المؤسسية وصلابتها، وتعديلها حسب الاقتضاء؛ وستركز الدورة الثالثة على توسيع منطقة البرنامج ليشمل البلد بأسره، وعلى وإدخال آلياته بصورة منظمة في النظام المؤسسي الوطني لمكافحة الفقر.
- كان نهج الآلية الإقراضية المرنة فعّالاً في **التكيّف مع بيئة كاب فيردي**، المتميزة بإصلاحات مستمرة والتزام قوي من جانب الحكومة بتخفيف وطأة الفقر، ومستوى رفيع من الديمقراطية والحكم الصالح، ونظام لامركزي فعال. وشجعت الآلية الإقراضية المرنة على الابتكار المؤسسي والتعلُّم بالعمل على المستوى الوطني والإقليمي والمحلي، وكذلك بملكية هذا النهج. وساعد اختيار المحفزات أيضاً على تحديد أولويات البرنامج ومحور تركيزه.
- أسفر نهج الآلية الإقراضية المرنة أيضاً عن تحقيق **وفورات الحجم الكبير** من حيث إدارة البرنامج القطري، بخاصة في سياق اقتصاد جُزري صغير مثل اقتصاد كاب فيردي. ومن شأن استثمار الصندوق هذا أن يمكِّن من توسيع برنامج تخفيف وطأة الفقر الريفي ليشمل سائر أنحاء البلد. ويستند تصميم هذه العملية الجديدة على المعرفة التي اكتُسبت أثناء الدورتين الأوليتين واستعراض الأنشطة المشتركة بين الدورات، مما أسفر عن تحقيق وفورات وتقليل الوقت التمهيدي للعمل من قبل الصندوق وحكومة كاب فيردي والشركاء.

خامسا – تحقيق محفزات الدورة الثانية

21- يرد فيما يلي أدناه موجز للمنجزات في تحقيق المحفزات الممهدة لبدء الدورة الثالثة:

(i) يعمل ما لا يقل عن 80 في المائة من رابطات تنمية المجتمعات المحلية وأربع هيئات إقليمية للشركاء وفقاً للمبادئ التي استُلهِمت في إنشائها، أي (أ) لرابطات تنمية المجتمعات المحلية – مشاركة أغلبية أسر المجتمع المحلي (لا سيما المجموعات المستهدفة والنساء)، توزيع

جيد للمعلومات، مناقشة واختيار المشروعات لصغيرة على مستوى الجمعية العامة؛ (ب) على مستوى الهيئات الإقليمية للشركاء – الاستقلال الذاتي في اتخاذ القرارات، مشاركة نشطة من الجمعيات العامة، وفي الأخيرة بدورها مشاركة من رابطات المجتمعات المحلية، لا سيما في إعداد خطط العمل والميزانيات السنوية، واختيار المشروعات الصغيرة، وصياغة برامج الحد من الفقر للدورة الثالثة.

تمت تلبية هذه المتطلبات على نحو مُرض، وقد تجاوزت بعض النتائج الهدف. يلزم تحسين تمثيل المرأة في عملية اتخاذ القرارات. **تحقق المحفز تحققاً تاماً.**

(ii) يستهدف 80 في المائة على الأقل من المشروعات الصغيرة المشمولة أفقر الناس، وهي متسقة مع استراتيجية الحد من الفقر التي تأخذ بها برامج الحد من الفقر.

لوحظت مخالفات وأخطاء قليلة جداً في تحديد الأهداف. واستوعبت رابطات تنمية المجتمعات المحلية والهيئات الإقليمية للشركاء نهج تحديد الأهداف استيعاباً تاماً. **تم تجاوز المحفز.**

(iii) بغية تحقيق مزيد من الاستقلال الذاتي في الدورة الثالثة يعمل 80 في المائة على الأقل من رابطات تنمية المجتمعات المجلية وأربع هيئات إقليمية للشركاء على إقامة شراكات وتعبئة موارد للقيام بمبادرات منها هي ذاتها وتنفيذ استراتيجيتها للحد من الفقر.

تجاوزت النتائج التوقعات في هذا المجال إلى حد كبير. **تم تجاوز المحفز.**

(iv) أُنشئت آلية للرصد والتقييم بناء على مبدأ التقييم الذاتي وهي تعمل على نحو مرض. وتمكِّن المستفيدين، لا سيما النساء، من تقييم أثر البرنامج على أحوال معيشتهم، سواء منها الأحوال المادية(الإسكان، الدخل، الغذاء، الصحة، الخ.) أو الاجتماعية (الاندماج، المشاركة، اتخاذ القرارات، الحصول على الخدمات، الخ.)

على الرغم من الجهود التي بُذلت، ما زالت توجد بعض أوجه القصور، وهذه نقطة ضعيفة في البرنامج. غير أن البرنامج وضع، مع شيء من التأخير، اختباراً تجريبياً لدى هيئة إقليمية للشركاء قبل أن يوسع نطاقه ليشمل بقية البرنامج. **تحقق المحفز تحققاً جزئياً.**

(v) أُقيمت أجهزة رقابة مالية بنجاح: فالتقارير المرحلية ربع السنوية تُقدّم في حينها، ومطابقة الحسابات وتقديم التقارير يتمان بوتيرة نصف سنوية، وتقارير مراجعة الحسابات تقدم مرة كل سنة. وقدّم تدريب في المحاسبة إلى الهيئات الإقليمية للشركاء.

كل هذه الترتيبات أدت وظائفها بشكل مُرض. **تحقق المحفز تحققاً تاماً.**

(vi) أنجزت الهيئات الإقليمية للشركاء بشكل مُرض ترتيباتها التعاقدية مع مقدمي الخدمات المحليين، لتنفيذ المشروعات الصغيرة، وقُدّمت تقارير الرصد والتقييم، وتحققت أهداف خطط العمل والميزانيات السنوية إلى حد كبير.

أدت الترتيبات والإجراءات التعاقدية وظائفها بشكل مُرض، وقُدّمت تقارير الرصد والتقييم، وتحققت أهداف خطط العمل والميزانيات السنوية إلى حد كبير. **تحقق المحفز تحققاً تاماً.**

(vii) تقدم اللجان التنفيذية للهيئات الإقليمية للشركاء تقارير مُرضية إلى الجمعيات العامة وإلى مكتب البرنامج. ويقدم مكتب البرنامج تقارير تقييم سنوية بانتظام.

على الرغم من بعض الصعوبات القليلة في إعداد التقارير وإرسالها وحفظها في الأرشيف، تمّت تلبية هذا المطلب بشكل مُرض. **تحقق المحفز تحققاً تاماً.**

22- وفقاً للتقييم المذكور أعلاه، تحقّقت المحفّزات إلى حد كبير، مما يؤدي إلى المضي قُدماً من دورة البرنامج الثانية إلى الدورة الثالثة.

سادساً – الاستنتاجات والتوصيات

23- كان مشروع تخفيف وطأة الفقر الريفي لكاب فيردي واحداً من أوائل قروض الصندوق التي قدمت بواسطة الآلية الإقراضية المرنة. ومنذ ذلك الحين حقق هذا البرنامج باستمرار وفي الوقت المناسب محفزات الدورتين الأولى والثانية.

24- كما طلبت حكومة كاب فيردي، سيوسع نطاق البرنامج ليشمل البلد بأسره. وستصبح الترتيبات المؤسسية التي أنشأها البرنامج أو عززها (الهيئات الإقليمية للشركاء، ورابطات تنمية المجتمعات المحلية، وبرامج الحد من الفقر، والاتفاقيات الإطارية، والعقود السنوية، الخ.) أدوات مؤسسية للحكومة وشركائها لمكافحة الفقر بواسطة التنمية المدفوعة بالمجتمعات المحلية.

25- وافق الصندوق من حيث المبدأ على تقديم تمويل تكميلي لتوسيع نطاق البرنامج ليشمل بقية أنحاء كاب فيردي. ومن شأن هذا أن يمكّن من مضاعفة مدى وصول البرنامج ليغطي فقراء الريف في بقية أنحاء البلد أو نحو 59 000 شخص إضافي.